

احصيها_من_الختان



اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث

The National committee for
The eradication of FGM

EndFGM

للمشورة
اتصل ١٦٠٠٠

للتواصل مع مكتب فكاؤه المرأة 15115

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث

احصيها_من_الختان

منتصف أكتوبر 2021

جهود مصر الوطنية للقضاء على جريمة ختان الإناث مقدم من : اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث

يعد ختان الإناث من أسوأ الجرائم والانتهاكات التي تؤثر على المرأة والفتاة نفسياً وجسدياً ، لذلك فإن مكافحة والقضاء على ختان الإناث هو أحد الالتزامات الدستورية والقانونية الرئيسية للحكومة المصرية.

تمتد الجهود المصرية في مكافحة ختان الإناث إلى بدايات القرن الماضي.

وقد انخفضت نسبة ختان الإناث في مصر بين النساء اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية 15-49 عاماً من 92.3% في عام 2014 إلى 87.2% في عام 2015؛ بينما انخفضت نسبة ختان الإناث بين الفتيات في الفئة العمرية 17-15 عاماً من 74.4% في عام 2008 إلى 61.1% في عام 2014¹.

الإطار الدستوري والتشريعي

دستور مصر لسنة 2014

المادة (80): تلتزم الدولة برعاية الطفل، وحمايته من جميع أشكال العنف، والإساءة، وسوء المعاملة، والاستغلال الجنسي والتجاري.

المادة (11): تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتケفل تمكين المرأة من التوفيق بين الواجبات الأسرية ومتطلبات العمل.

جرائم ختان الإناث في قانون العقوبات المصري

تم حظر ختان الإناث في عام 1997 بقرار من وزير الصحة، ولكن لم يتم حظر هذه الممارسة تماماً حيث تم السماح بها في بعض الحالات بموافقة ممارس من الطاقم الطبي. وفي عام 2007، أصدرت وزارة الصحة قراراً وزارياً يحظر على جميع العاملين في مجال الصحة إجراء عمليات ختان الإناث في المستشفيات، والعيادات الحكومية أو غير الحكومية.

وفي عام 2008 ، تم إصدار أولى النصوص الجنائية المتعلقة بالحماية ضد ختان الإناث حيث تم تعديل قانون العقوبات لينص على عقوبات تجرم ختان الإناث، فتنص المادة 242 مكرر على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن 1,000 جنيه مصرى، ولا تزيد عن 5,000 جنيه مصرى كل من يقوم بختان الإناث. ومع ذلك، ارتأى المشرع المصرى أن هذه العقوبة لا تتناسب مع الجريمة المرتكبة، لذا تم تعديل المادة 242 مكرر في عام 2016 بتشديد العقوبات الواردة في نص المادة وأضافة مادة جديدة رقم 242 مكرر (أ)، وذلك بموجب القانون رقم 78 لسنة 2016.

¹ المسح السكاني الصحي

وقد جاءت تعديلات 2016 بإعادة تعريف ختان الإناث بوصفه جنحة، وزيادة العقوبة على ممارسة ختان الإناث بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن سبع سنوات، وتصل إلى السجن المشدد لمدة 15 سنة إذا نشأ عن فعل ختان الإناث وفاة الضحية أو عاهة مستديمة، كما نصت المواد على عقوبة بالسجن لمدة تتراوح بين سنة، وثلاث سنوات لكل من طلب ختان أنثى وتم الختان بناء على طلبه. كما وافق مجلس الوزراء المصري على مشروع قانون المقدم من اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث بعد دراسة وزارة العدل - بتقرير عقوبة رادعة حيال جرائم ختان الإناث، وجاءت التعديلات في المادتين (242 مكرراً و 242 مكرراً)

الخلفية الإستراتيجية والمؤسسية

الاستراتيجيات

- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ختان الإناث (2016).
- اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 (2017).

الآليات

تم إنشاء لجان حماية الطفل بموجب المادة رقم (97) من قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، كآلية لرصد الأطفال المعرضين للخطر، ودراسة حالاتهم، وتنفيذ التدخلات لإزالة أي نوع من المخاطر التي يتعرض لها الطفل.

خط نجدة الطفل بالمجلس القومي للطفولة والأمومة 16000 .
الخط الساخن لمكتب شكاوى المرأة بالمجلس القومي للمرأة 15115 .
في عامي 2016، و2018، أصدر النائب العام كتب دورية لجميع أعضاء النيابة العامة بشأن عقوبة جرائم ختان الإناث، وتعزيز نظام حماية الطفل وأصبحت هذه الكتب الدورية مرجعاً هاماً لوكالات النيابة من أجل استكمال التحقيقات في جرائم ختان الإناث.

إنشاء أول لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر، عام 2019.

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر

اختصاص اللجنة

- عرض، ومناقشة التشريعات، والسياسات العامة، والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والعمل على تعزيز القوانين.
- تبادل المعلومات ، وتقدير الجهود المبذولة، والتحديات التي تواجه مختلف الجهات المعنية، واقتراح حلول لها.
- مراجعة الاستراتيجيات ، والتوجهات الوطنية والأطر التشريعية الوطنية والإقليمية والدولية وأوراق العمل ذات الصلة، واستخلاص الأهداف لرفعها لرئاسة اللجنة.
- الاتصال على الإطارات العام، ومحارب، وتوجهات الخطة الوطنية بما في ذلك تقرير التعديلات التشريعية والسياسات الازمة والأنشطة المقترنة وأدوات التنفيذ، والمتابعة.
- اقتراح، ووضع خطط وطنية تنفيذية، تتضمن دمج أنشطة كافة الجهات المعنية، والمجتمع المدني.
- اقتراح مصادر التمويل لتنفيذ الأنشطة المدرجة بالخطة.
- إقرار الخطة الوطنية والإشراف على ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.

الآلية المؤسسية: في مايو 2019، قام المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة للمرة الأولى على الإطلاق بإنشاء لجنة وطنية للقضاء على ختان الإناث في مصر، وضمت هذه اللجنة الجهات المعنية الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك السلطات التنفيذية، القضائية، والدينية الهامة.

جميع الأجهزة المعنية أعضاء في اللجنة مثل: وزارة التضامن الاجتماعي - وزارة الصحة والسكان - وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني - وزارة الشباب والرياضة - وزارة الثقافة - وزارة الأوقاف - وزارة العدل - وزارة الداخلية - وزارة الخارجية. كما تضم النيابة العامة - الأزهر الشريف - الكائنات المصرية - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - المجلس القومي للسكان - المجلس القومي لحقوق الإنسان - المجلس القومي لشئون الإعلام - المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

الإعلان عن: قامت الحكومة للمرة الأولى بتنسيق وتوحيد جهودها في كيان واحد لتكون قادرة - مستندة على أساس علمي - على متابعة سير هذه الجهود في مصر. وقد أعلن معايير رئيس الوزراء المصري عن هذه اللجنة ضمن الجهود الأخرى لتمكين المرأة في مصر.

نطاق عمل اللجنة الوطنية

الارتكاز على الأسس المرجعية القائمة، أعلن رؤساء اللجنة (المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة) عن بناء العمل المستقبلي على أساس الجهود السابقة التي تم تفيذها؛ وتوثيق ما حققه مصر في أجندته القضاة على ختان الإناث. كما تم البدء في منح جائزة تقديرية، وهي "جائزة ماري أسعد، وعزيرة حسين السنوية" لنقل رسالة مفادها أن هذه اللجنة تعترف وتبني جهودها على الإنجازات السابقة.

تنسيق الجهود، استطاع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة تنسيق جهود جميع أعضاء اللجنة الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك الشركاء الدوليين؛ نقل ونشر تلك الجهود وطنياً، ودولياً.

الترويعية، تمكنت اللجنة خلال بضع أشهر ، وتحديداً من مايو 2019 حتى يونيو 2020، من الوصول إلى 22 مليون مستفيد من النساء والرجال، والأطفال، وذلك من خلال أشكال مختلفة من الأنشطة، ووسائل التوعية (طرق الأبواب، رفع الوعي، الفوافل الطيبة، حملات التوعية الإعلامية، بناء القدرات، واستقبال، والتعامل مع الشكاوى، والاستفسارات) تحت شعار #احميها_من_الختان

التعديلات التشريعية، تقدّمها اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة وبمشاركة الجهات المعنية؛ تم اقتراح تعديلات تشريعية لضمان سد الثغرات التشريعية. وعلى الرغم من وجود قانون يجرم ختان الإناث بعقوبات صارمة، إلا أن دراسة الجوانب المختلفة لهذه الجريمة سيضمن أن أي ثغرة قانونية سيتم رصدها ومعالجتها . وتم بالفعل إصدار قانون رقم 10 لعام 2021 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات (مواد جريمة ختان الإناث) وتضمنت التعديلات حذف أي اشارة إلى استخدام المبرر الطبي والمادة 61 وتغليظ العقوبات برفع الحد الأدنى والقصوى للعقوبة واستحداث عقوبات مستقلة للأطباء ومزوالى مهنة التمريض وعقوبات أخرى بالمنشأة كما استحداث ووسع نطاق التأثير ليشمل صور جديدة لجرائم كل أشكال التحريريض أو التشجيع أو الدعوى على ارتكاب الجريمة

التدخل الفوري، تمكنت اللجنة من خلال اتصالاتها المستمرة/على مدار الساعة بين جميع أعضائها بشكلٍ عام، وخطوط المساعدة، والنّيابة العامة ووزارة الداخلية بشكلٍ خاص، من بدء ومتابعة التدخلات الفورية لمساعدة الضحايا المحتملين لهذه الممارسة الضارة ومتتابعة سير الإجراءات ضد مرتكبيها وذلك بفضل التنسيق الوثيق مع الجهات المختصة داخل اللجنة.

الجهود الدولية، قامت اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث بالتعاون مع منظمة اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، باستضافة الاجتماع التشاوري العالمي حول ختان الإناث الذي عقد في مصر لأول مرة في 11 يونيو، 2019.

كما ساهمت اللجنة في 20 يونيو، 2019 في أعمال المؤتمر الإقليمي الأفريقي حول القضاء على زواج الأطفال، وختان الإناث الذي استضافته مصر أيضاً، وبين أهم مخرجات هذا المؤتمر نداء القاهرة للعمل من أجل القضاء على زواج الأطفال وختان الإناث في أفريقيا. ولاحقاً في فبراير 2020، تم إدراج نداء القاهرة في تقرير قطاع الشؤون الاجتماعية داخل مفوضية الاتحاد الأوروبي.

الاشادات الدولية، بينما كانت مصر تناقش تقريرها الوطني حول المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان بجنيف في نوفمبر 2019، جاءت غالبية الاشادات لمصر موجهة إلى أجندتها المرأة، وخاصةً ملف ختان الإناث، وإنشاء آلية تنسيقية وطنية للقضاء على الممارسة/الجريمة في مصر.

وعلى صعيد آخر، أشادت الجهات التالية بجهود اللجنة الوطنية المصرية خلال العام:



وأخيراً، تجدد اللجنة الوطنية دائماً التزامها وتقانيها في العمل بشكلٍ مكثف و موضوعي للقضاء على جريمة ختان الإناث التي تنتهك حقوق الفتيات المصريات، وكرامتهن الإنسانية.

اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث



احميها من الختان

إجمالي أنشطة الحملة منذ بدايتها ١٩٣٤ نشاط

٨١,٣٨٧,٧٨٨

اتصال توعوي للحملة

حملات اعلامية توعوية

فعاليات توعوية متنوعة

رفع كفاءة البناء المؤسس

قوافل تثقيفية / طبية

استقبال شكاوى

حملات طرق ابواب



طفل



رجل



سيدة

الشركاء

شركاء المجتمع
التنمية المدنى

الكنائس
المصرية
الثلاثة

سلطات
انفاذ
القانون
المعنية

الجهات
الحكومية



خط نجدة الطفل 16000

مكتب شكاوى المجلس 15115

خلال عام ٢٠١٩ تم اطلاق جائزة (ماري أسعد وعزيزة حسين) السنوية

